



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٨٠/١/٢٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نعم للأمن الغذائي لا للاكتفاء الذاتي

كانت الزراعة ولا تزال بل وتتظل إلى سنين طويلة قائمة أهم قطاعات اقتصادنا القومي . فهي تمثل طبقا لأحدث الإحصاءات أكثر من ٥٥ ٪ من حملة السكان وما يزيد عن ثلث دخلنا القومي بالإضافة إلى ما يقدمه القطاع الزراعي من المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات الهامة .

أما المعوقات الإنتاج الزراعي وكثيرة ومتشعبة ، ويمكن تلخيص أهمها في :

- تفتت الحيازات بصورة تضل دون تطبيق نظام الاستغلال الأمثل . . . ويمكن أن نعلم أن من يحوزون أقل من ٤٠ ٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر ، وأن من يحوزون أقل من خمسة أفدنة يمثلون ٩٢ ٪ من حملة الحائزين .

تلك هي أهم المعوقات التي وقفت حائلا دون أحداث التنمية الزراعية التي نبتغيها ، ويأتي معها — بل قبلها — ضيق الرقعة المزرعة والتي لا تعدوا أكثره مليون فدان — يعيش عليها ٤١ مليون مواطن وكانت سنة ١٩٠٧ [٤٧] ، مليون فدان بينما كان عدد السكان ١١ مليون نسمة . أي أنه بينما زاد عدد السكان بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا ، لم تزد مساحة الأرض الزراعية سوى ٢٥ ٪ فقط .

ورغم هذه المعوقات فقد استطاع الزراعيون خلال ربع قرن أن يزيدوا إنتاج المحاصيل الحقلية من ٨٢ مليون طن سنة ١٩٥٢ إلى ١٨٠ مليون طن عام ١٩٧٧ ، وأن يرفعوا إنتاج الناحكة إلى الضعف ، وأن يضاعفوا إنتاج الخضراوات ثلاث مرات وأن يستنبطوا أصنافا وسيلالات ممتازة من تقاوي المحاصيل المختلفة ، وفي مقدمتها القطن والتبغ والذرة والقمح والأرز وغيرها .

ولما كان شعبنا يزيد بمعدل مليون نسمة كل عشرة شهور ، والمؤثرات

- الإسراف في استخدام مياه الري وعدم التوسع في عمليات تحسين التربة بالقدر الكافي .

- استمرار العمل بالوسائل البدائية في الزراعة في مصر والنقص في العمالة الزراعية — نتيجة الهجرة إلى المدن وإلى الدول الغربية .

- العدوان المتواصل على الأرض الزراعية حتى لقد بلغت المساحة المستقطعة من أجود أراضي الوادي أكثر من نصف مليون فدان .

- إصرار فلاحينا على شغل ما يقرب من نصف الزمان المزرع بحصول البزيم لتغذية حيوانات هزيلة الإنتاج سواء في اللحم أو اللبن .

- تصور الأجهزة التي تخدم الفلاح من أداء رسالتها .

- ضالة الاستثمارات التي تعطى لقطاع الزراعة ، والتي لم تزد عن ٧ ٪ من حملة الاستثمارات على مدى سنين طويلة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٥٠ ألف طن
وسنظل في مسير الحاجة لاستيراد
العجز

وبالنسبة [للقطن] فقد وصل
استهلاك مصانعا المحلية منه حاليا
نحو ٥ ملايين تنطار سترتفع حتما في
سنة ٢٠٠٠ إلى ١٠ ملايين تنطار تحتاج
وحدها لزراعة ٥٠٠ مليون فدان ١٤

بالإضافة إلى المساحات المطلوب
زراعتها للحصول على كميات القطن
اللازمة للتصدير

باختصار - ودون الدخول في مزيد
من التفاصيل - لكي تحقق بلادنا الاكتفاء

الذاتي من الغذاء والكساء سنة ٢٠٠٠
يلزمنا زيادة الرقعة الزراعية بمقدار ٥ ملايين
فدان - على الأقل - مساحة أرضية
تعطى مساحة محصولية مقدارها ١١
مليون فدان لتصل المساحة المحصولية
الإجمالية إلى نحو ٢٢ مليون فدان .

وذلك مع افتراض أن تكون انتاجية
الأرض الجديدة ماثلة لأرض الوادي
القديم، وأن يبقى معدل النمو السكاني
والاستهلاك كما هو الآن .

هل لدينا الإمكانيات لضمان خسة
ملايين فدان جديدة خلال عشرين عاما ؟
وكل ما استصلحناه خلال الربع قرن
الماضي كان ٩٠٠ ألف فدان أكثرها لم
يصل الحديه بعد ؟ وهل ما سنضيفه
من الأرض الجديدة سيكون انتاجه ماثلا
لأرض الوادي القديم ؟ وهل لدينا
الموارد المائية التي تكفي لاستزراع ٥
ملايين فدان جديدة بالإضافة إلى الرقعة
الحالية وكل ما سيكون متاحا لنا حتى
بعد الانتهاء من قناة جونجلي - هو ٦٠

تدل على أن عدد السكان في مصر
سيصل سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٧٠ مليون
نسبة ٥٠ ماننا إذا أردنا أن نحقق
الاكتفاء الذاتي من الغذاء - وهو ما يبدو
لي مستحيلا - يقتضى بالنسبة للقمح
أن نزرع أربعة ملايين فدان جديدة
بالاستهلاك الحالي ٦٢ مليون طن
والانتاج ٢ مليون طن ، ولكن في سنة
٢٠٠٠ سيزداد الاستهلاك إلى نحو ٦
ملايين طن بعجز ٧ ملايين طن .

وبالنسبة [للذرة] ستصل جملة
احتياجاتنا منه إلى نحو ٥٤ مليون طن،
وهذا يستلزم زيادة مساحة الذرة الحالية
بنحو مليون فدان .

أما [الأرز] سوف نحتاج منه
سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٤ مليون طن،
وهذا يقتضى زيادة مساحته بنحو مليون
فدان أخرى .

وبالنسبة لمحصولي [العدس واللوب]
وهما المصدر الرئيسي لجماهير الشعب
للحصول على البروتين النباتي -
سيصل استهلاكنا منها إلى ٧٠٠ ألف
طن ، وهذا يستلزم زيادة المساحة
الحالية منها بنحو ٤٠٠ ألف فدان .

وبالنسبة [للخضر والفاكهة] نائنا
سنحتاج لأن نزيد مساحتها نحو ٥٥٠
ألف فدان

أما [السكر] فإن استهلاكنا منه
سيصل إلى ٣١ مليون طن ، وهذا
يقتضى زراعة نحو ٢٠٠ ألف فدان
جديدة بالتعب .

ومن الزيوت النباتية التي لا يتمدى
انتاجنا منها حاليا ١٢٠ ألف طن -
لي حين يصل استهلاكنا منها ٢٢٠
ألف طن - فإن هذا الاستهلاك سيصل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مليار متر مكعب من الماء إلى أمك
في ذلك «

ما هو السبيل إذن . . ؟

على أي حال - فإن الأمر لا يدمو
للبئس - لأن نظرية تحقيق الاكتفاء
الذاتي لجماهير الشعب من المحاصيل
الغذائية والكسائية لا تتلام وظروفنا .
نهي تطبق في بعض الدول حين تفرضها
الضرورة إبان الحروب أو حين تتعرض

البلاد لحصار اقتصادي . . أما في
الدول التي تكون مواردها الزراعية
محدودة والطلب عليها يفوق تدرتها
الإنتاجية - كما هو الحال عندنا -

فالأفضل تطبيق نظرية [تكثيف الإنتاج]
ويعنى بها تحقيق أفضل استغلال
للموارد المتاحة وتنظيم المائد منها «

وفي هذا المجال - أرى لزاماً على
أن أعرض للوسائل والسبل التي أعتقد
أنا لا بد أن نأخذ بها ، إذا ما أردنا
تحقيق الأمن الغذائي لهذا الجيل
وللأجيال القادمة وأهمها :

● تعظيم الإنتاج بالانتقال من زراعة
الكفاف - التي يزرع فيها الفلاحون
وأكثرهم من ذوى الحيازات الصغيرة
ليأكلوا هم وأسرمهم - إلى زراعة
المسوق التي نراهي فيها احتياجات
التصدير والتصنيع وحاجة سكان المدن
الذين لا ينتجون وهذا يستلزم ولاشك تغييراً
في التركيب المحصولي للتوسع في
زراعة المحاصيل غير التقليدية ذات
العائد الاقتصادي الكبير ، والتي يمكن
من حميلة تصديرها شراء ما يلزمنا من
المواد الغذائية الأخرى وخاصة الحبوب .

● توفير الاستثمارات الكافية لقطاع
الزراعة سواء ما كان منها خاصاً

بتمهية الإنتاج أو لتصنيع التربة
ومشروعات الصرف أو للتوسع الأفقي -
وحسبنا أن نعلم أن ما خصص للزراعة
من الاستثمارات عام ١٩٧٨ هو ١٢٢
مليون جنيه أي أقل من ١٠٪ من جملة
الاستثمارات .

● التوسع في استخدام الميكنة
الزراعية من أجل اتقان الخدمة ووفرة
الإنتاج وخفض تكاليفه .

● ترشيد استخدام مياه الري ،
ووسط عملية توزيعها ومنع الفاقد منها ،
وحظر اتباع طريقة الري بالغمر في
الأراضي المستصلحة منها كان مصدر
المياه والأخذ بالأساليب الحديثة كالري
بالرش والتفتيط «

● وضع سياسة سعرية مدروسة
للمحاصيل الزراعية بكافة أنواعها ،
يراعى فيها أن تكون مجزية للمنتجين
كحافز لهم على زيادة الإنتاج ، وأن
تعلن لهم قبل بداية السنة الزراعية
بوقت كاف .

● ضرورة النهوض بالثروة الحيوانية
والتركيز على حل مشكلاتها «

ولزيادة إنتاج اللحوم لا بد من الوقوف
بحزم إلى جانب منع ذبح الأناك والعناية
بتربية المعجول البتلو ، والوصول
بمعجول التسمين إلى وزن لا يقل عن
نصف طن «

● تدميم القطاع التعاوني بما يضمن
مشاركته في تنمية الإنتاج الزراعي
وتطوير رسالة الجمعيات التعاونية
لتصبح وحدات إنتاجية وتسويقية
وإنشاء بنك تعاوني لتمويل هذه الوحدات
بشروط ميسرة مع مراعاة النظر في
القوانين التي تنظم العلاقة بين الملاك
والمستأجرين .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● القيام بمراجعة شاملة لسياسة
استصلاح الأراضي الجديدة بما يضمن
إلا تملك الأرض إلا لمن يزرعها ؛ وأن
تعطى أولوية للزراعيين ، مع التنسيق
بين برامج الاستصلاح والتعمير ، ورفع
الحد الأقصى للملكية الأراضي البور مع
التركيز على إقامة المجمعات الزراعية
الصناعية (١)

● وضع برنامج قومي للتشجير
يشمل الأراضي القديمة والتي سيتم
استصلاحها يعتمد أساسا على فئتي
أنواع الأشجار المختلفة على جانبي
الطرق والمرافق والمصارف التي يبلغ
طولها عشرات الآلاف من الكيلو مترات
مع إعطاء الحق للمواطنين في تملكها
مقابل رعايتها (٢)

وأخيرا وليس آخرا تمكن وزارة
الزراعة من أداء دورها القيادي في
النهوض بالانتاج الزراعي ، من حيث
توفير الإمكانيات واعتمادات الدعم
الضرورية وتحريرها من تداخل الوزارات
والأجهزة الأخرى ذات الصلة بعملها -
في أمور هي من صميم اختصاصها
وتؤثر تأثيرا بالغا في خطط التنمية التي
ترسمها الوزارة .. وعلى الأخص
وزارات الصناعة والاقتصاد والتبوين
وغيرها □

المهندس علي الزير

مستشار فني وزارة الزراعة